ان تكون لديه النية لتسلم مهام بلدية رام الله. واكد كلاهما للمؤسسات والشخصيات الوطنية في مدينتي رام الله والبيرة التزامهما برأي الجماهير في الداخل (**البيادر السياسي**، العدد ٢١١، ١٩٨٦/٧/١٩)، وطبقاً لما قاله جميل الطريفي (الذي كان مرشحاً قبل اغتيال ظافر المصري بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢ وانسحب في اعقاب ذلك هو وآخرون)، فان اي شخص معني بان يصبح رئيس بلدية سوف يدفع ثمناً سياسياً لدعم حلفائه الاردنيين، وسيكون، بالضرورة، خاضعاً لأوامر عمان، بينما كان دعم الاردن لظافر المصري تكتيكياً (جويل غرينبرغ، **جيروزاليم بوست**، الملحق الاسبوعي، ١٩٨٦/٧/١٨).

استخلاصات ونتائج

يقودنا ما سبق عرضه الى ملاحظات أساسية حول جانبين من جوانب هذه الخطة: جانب سياسي؛ وآخر يتعلق بتوزيع بنود الخطة، ونصيب القطاعات الانتاجية منها كما هو مفترض في تقرير الخطة الذي تم الاعلان عنه. وفي رأينا، ان هذه الملاحظات والاستخلاصات ستجيب عن كثير من الاسئلة التي طرحناها في بداية هذا التقرير، واهمها مقدرة هذه الخطة على احداث تطوير نوعي فعلي في المناطق المحتلة، وتأثير ذلك في نفوذ م.ت.ف.، وموقع سلطات الاحتلال من المسألة ككل.

اولاً: في الجانب السياسي

في بحثه الذي اعده حول مغزى وابعاد الخطة الخمسية التي اعدها الاردن بالنسبة الى الوضع في الضفة والقطاع، يؤكد د. ميرون بنبنستي ان اهم استنتاجاته المترتبة على دراسة الخطة هو الجانب السياسي فيها. ويقول انها تكشف عن ان الملك حسين يسلم ببقاء الاحتلال الاسرائيلي في هاتين المنطقتين في المستقبل المنظور، ويقبل بالتعامل على اساس بقاء الاحتلال، وان هذا التوجه (الموقف) الاردني سيحظى بدعم كل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، لانه ينسجم مع موقف اسرائيل التي تصر على الاحتفاظ بهذه المناطق، ومع موقف الولايات المتحدة الاميركية التي تؤيد الموقف الاسرائيلي.

ويضيف بنبنستي ان الملك الذي يقبل ببقاء الاحتلال، يبدي رغبة في تسهيل مهمة اسرائيل في تكريس احتلالها لهذه المناطق، وتصفية مواقع م.ت.ف. فيها. كما ان الاهداف السياسية المرجوة من الخطة الاردنية تتلاءم والتوصيات الاسرائيلية والاميركية المعنية بتحديد نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة، ولم ترد كلمة «فلسطينيون» في جميع الخطة (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٢؛ نقلاً عن **دافار** و **جيروزاليم بوست**). وتستطيع اسرائيل التسهيل على الاردن لكي يقوم بتقوية نفوذه داخل المناطق المحتلة، وتوصله الى مكانة اكثر قوة، لكي يستطيع مجابهة م.ت.ف. في الضفة والقطاع، لكن، ومع ذلك، فليس ممكناً ـ وكما يقول المثل ـ ان تستطيع اسرائيل، بفضل هذه المساعدات التي تقدمها الى الاردن، ان تغير، أو تفرض تغييراً، في الآراء والافكار والمواقف السياسية على المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق (**الشعب**، ١٩٨٦/٧/٢٠؛ نقلاً عن مقالة لزئيف شيف، **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر). اضف الى ذلك توافق مدة الخطة الخمسية مع الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقيتا كامب ديفيد للحكم الذاتي، ومراهنة الاردن على احداث تغيير خلال السنوات الخمس يمكنه من كسب معركة النفوذ في اي استفتاء للسكان، وهو الى جانب اقراره باستمرار الاحتلال طيلة الفترة المذكورة ـ كما يقول بنبنستي ـ ، فهو يسلم، ايضاً، بالحكم الذاتي ويبحث في دوره في التقاسم الوظيفي من خلال الخطة (بلديات رؤساؤها موالون للاردن، اشراف على التعليم، الاسكان، الصناعة، الخ) تاركاً للجانب الاسرائيلي مواصلة سيطرته على الارض وشؤون الامن وغير ذلك من عناصر البقاء المادي للاحتلال. الى ذلك، فان موافقة اسرائيل الصامتة على الخطة الاردنية للعمل في الضفة الغربية «تعتبر سلاماً منفرداً بالنسبة الى الرأي العام العربي، من شأنه ان يصبغ جهود الملك حسين بطابع سياسي» (**الفجر**، ١٩٨٦/٧/٢٣، عن جون كفنر، **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر).